الازمات السياسية واثرها على الامن المجتمعي العراقي بعد 2003

م.م سعد ماجد عبد الحسين جبار

كلية التربية/ الجامعة العراقية

saad.m.abdulhussein@aliraqia.edu.iq

المقدمة

"تؤكد التجارب التاريخية لعمل المجتمعات أنه كلما كان المجتمع أكثر انسجاما وترابطا، كلما كانت الدولة أكثر استقرارا، لكن هذا لا يعني أن وحدة المجتمع وتماسكه أهم من الوحدة السياسية, كون إن السياسة والاقتصاد معاً هما المحركان الأساسيان لواقع المجتمع ومتطلبات نموه وتطوره المستمر .والذي حمل في طياته تغيراً دراماتيكياً للواقع السياسي والاقتصادي ومن ثم للواقع السكاني والاجتماعي. وهكذا دخل العراق في أزمات حقيقية على كافة المستويات، اتخذت نمطاً متواصلاً، وتسببت، بشكل أو بآخر، في خلل في التوازن السياسي والاقتصادي والديمغرافي والأمني والاجتماعي, ويتمثل ذلك في وجود أزمة حكم حقيقية، وبقايا الاستبداد والطغيان والحرية المنفلتة بعد انتشار البطالة والفقر، وتراجع الوعي السياسي بالديمقراطية وحقوق الإنسان, وكان هذا الواقع حاضرا ومليئا بالعوامل التي ساهمت في فقدان روابط المواطنة بعد أن قصفته بوادر الأفكار الهدامة ، أبرزها الإرهاب المتطرف والفساد الإداري والمالي، الذي أنهى دوافع بناء الدولة الديمقراطية".

اهمية البحث

ويستمد هذا البحث أهميته من طبيعة الموضوع الذي يحاول تسليط الضوء عليه وهو التغيرات التي شهدها العراق دولة ومجتمعا

اهداف البحث

ويهدف البحث إلى شرح واستطلاع واقع المجتمع العراقي وعرض الأزمات التي تواجه الدولة والمجتمع للفترة بعد 2003.

اشكالية البحث

وهنا يمكن صوغ مشكلة البحث الرئيسة بالتساؤلات الأتية:

1 . "هل حقق الغزو والاحتلال الامريكي للعراق في عام 2003، والأعوام التي تلتها، وعوده التي أغدق بها الشعب العراقي بالديمقراطية ونظام الحكم الرشيد"؟

2 . "هل حقق دستورنا العراقي الدائم لعام 2005، الطموحات في تأسيس حكم ديمقراطي ناجح أم حدث العكس"؟

4 . "هل ان التكتلات السياسية والاحزاب المتحالفة في تشكيل الحكومة وفقاً لمبدأ الديمقراطية التوافقية المستندة الى فكرة المحاصصة الطائفية والإثنية الناجمة عن الاحتلال الامريكي–البريطاني، تمتلك مشروعاً سياسياً وطنياً لبناء الدولة"؟

5 . "لماذا يسمى عراق ما بعد الغزو والاحتلال الأمريكي، في الادبيات السياسية الغربية بالدولة الفاشلة؟ لا بل يسميها البعض بالدولة الأكثر فشلاً في العالم"؟

فرضية البحث

إن مشاكل الغزو والاحتلال التي شهدها العراق بعد 9 نيسان 2003 من قبل (الولايات المتحدة الأمريكية وقواتها المقاتلة)، والسنوات التي تلت ذلك من جهة، وبقايا الاستبداد من جهة أخرى، جعلت العراقيين في مواجهة العديد من الأزمات والتحديات والمشاكل: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية ، ولهذا يدعو البحث الى وصف دولة العراق بالدولة الفاشلة.

منهجية البحث

ويعتبر هذا البحث دراسة وصفية تحليلية تلتزم بجمع الحقائق والبيانات ومن ثم تحليلها وتفسيرها علميا اعتمادا على منهج التحليل الاستقرائي, ويعتمد منهج التحليل الاستقرائي الذي يعتمده هذا البحث على المراقبة اليومية المنهجية للواقع واقتراح الفرضيات وجمع البيانات وتحليلها , ولذلك فإن هذا المنهج يزودنا بنظرة أساسية للحقائق والأحداث من خلال طبيعتها التراكمية حيث ننتقل من الجزء إلى الكل.

هيكلية البحث

يتكون البحث في هيكليته من ثلاث مباحث رئيسية فضلاً عن المقدمة والخاتمة والتوصيات وقائمة المصادر, وهذه المباحث هي:

المبحث الاول: الازمات الاجتماعية واثرها على الاستقرار الاجتماعي– السياسي

المبحث الثاني: معوقات بناء الدولة العراقية بعد 2003

المبحث الثالث : تأثيرات اللااستقرار الحكومي على الامن المجتمعي العراقي بعد 2003.

المبحث الاول: الازمات الاجتماعية واثرها على الاستقرار الاجتماعي– السياسي

اولاً: أزمة الهوية:

تمثل أزمة الهوية عاملاً مهماً في عملية تكوين مؤسسات الدولة واستقرارها خصوصاً في الدول التي تحوي جماعات عرقية دينية ثقافية، والعراق لايزال في طور سياسة احتواء واستيعاب هذه الجماعات

الفرعية بهدف الاعتراف بهوية مشتركة وعامة تراعي مصالح هذه الجماعات بانتمائها الثقافي والعرقي والديني، كون هذا الدمج والاحتواء لا يعني الغاء دور أو تهميش حقوق الجماعات الفرعية بقدر ما يعني تذويب الهويات الفرعية و الاعتراف بالهوية الوطنية الشاملة للجميع.

ثانياً: أزمة التغلغل:

وتتمثل في ضعف الدور المؤسساتي للدولة العراقية ومؤسساتها الإدارية والوظيفية لتقديم خدماتها إلى أفراد المجتمع، فضلا عن عدم القيام بإصلاحات وإنجازات عبر تلك المؤسسات املا في تأسيس واقع اجتماعي أفضل وذلك لتقديم الخدمات العامة والاهتمام بشؤون المواطن وتأمين الرعاية الكاملة له، وتوفير متطلباته الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية " مما يؤدي إلى خلق نوع من التكافل والتماسك بين أفراد المجتمع، ويشعر المواطنون بأن الدولة تعمل من أجلهم وتدرك احتياجاتهم الأساسية، مما يولد علاقة إيجابية بين الفرد والدولة، وبالتالي بناء مجتمع أكبر الى درجة الاهتمام قدر الإمكان كون إن أحد الركائز المهمة للدولة هو الإنسان، فهو العامل المؤثر في تحديد طبيعة أو مسار القدرات التي يمثلها صانع القرار السياسي مما يمنحه مصدراً أكبر للسلطة سواء في تنفيذ سياسته الداخلية أو الخارجية ([1]) فضلا عن ذلك فأن الوضع الاجتماعي يؤشر حالة من الضعف في طبيعة العلاقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، اذ لا يمتلك مؤسسات وظيفية مرنة منسجمة قادرة على الاستجابة للخدمات التي تحقق الحاجات الاجتماعية والإنسانية بصورة عامة، والادهى من ذلك نلاحظ ان أغلب المناطق قد أخذت أبعاداً طبقية وخصوصية في عملية تأهيلها، إذ تتمتع بعضها بخدمات عالية الجودة من حيث التصميم والإنارة وخدمات الطرق و ترتيب الأسواق، فيما نجد هناك العديد من المناطق تشتكي الإهمال ولا تتوفر فيها أبسط مقومات الخدمات من طرق و بناء ومياه الصرف الصحي ..الخ، إلى جانب إنتشار العشوائيات والبيوت القديمة مما ينعكس سلباً على حياة المواطنين الذين يعبرون عن ذلك بتحدي الدولة بالقيام بالتظاهرات والعصيان وتحدي النظام العام، وهو ما ينعكس سلباً على الاستقرار الاجتماعي وتعريض كيان الدولة إلى الخطر، فضلاً عن أن هذه الهشاشة في الجوانب الاجتماعية ساهمت في ظهور مجتمع مهزوز اجتماعياً غير آمن وغير مستقر نفسياً واجتماعياً، مما يجعله أمام حالة أشبه بالفوضى وتأثر قيمه وبنيته الاجتماعية بمختلف أشكالها إلى الضعف والتفكك".

ثالثاً: أزمة التوزيع:

وتتمثل في غياب دور مؤسسات الدولة في تكوين القناعات لدى المواطن العراقي بأن الثروات الوطنية العراقية لا تعود لجماعة خاصة في المجتمع وإنما تعود لجميع أفراد المجتمع، مما يؤشر

[1]) محمد العامري، ، الأزمة، متاح على الرابط الالكتروني
https://sst5.com/readArticle.aspx?ArtID=1023&SecID=42,
اخر زيارة في 2025/3/9

ضعف القابلية على توزيع الموارد بكافة اشكالها (السلع والخدمات والاعمال) على المواطنين بالشكل الذي يؤمن تطبيق العدالة الاجتماعية بصورة متساوية، وهنا نجد أن علاقة الأزمة التوزيعية بالاستقرار الاجتماعي تأتي من خلال قيام الدولة في القضاء على التفاوت الطبقي وتحقيق العدالة التوزيعية للثروات بين أفراد المجتمع، إذ أن عدم تحقيق ذلك من شأنه أن يترتب عليه آثار نفسية واجتماعية وتبرز من خلالها صراعات طبقية من شأنها أن تهدد عملية الاستقرار في المجتمع"، ومن ثم تضعف إمكانات الدولة في بناء ذاتها، وهذا يتجسد من خلال عدد من المظاهر منها ([1]) :

1- ضعف الاندماج ما بين الفئات الاجتماعية التي يضمها المجتمع من خلال هيمنة بعض الفئات التي تستأثر بالقوة الاقتصادية أو النفوذ السياسي مما يؤدي إلى سطوتها على فئات اجتماعية أخرى، مما يؤدي إلى نوع من أنواع الصراع الطبقي الذي ينعكس على استقرار الدولة.

2-تغييب النظم والقيم المتعارفة والقوانين الاجتماعية المشروعة واضطراب البنية المجتمعية بسبب مسوغات اقتصادية أو قرابية أو طائفية لا علاقة لها بشرط الكفاءة أو الخبرة المكتسبة الامر الذي اظهر حالة الاختلاف بين أفراد المجتمع افضى إلى صراعات متجددة وتهديد لعملية الوحدة الاجتماعية والولاء الوطني ومن ثم التأثير على الاستقرار بصورة عامة وحدوث التصدع والتمزق في البنية الاجتماعية.

3-غياب وسائل التطور النفسي والمسؤولية بين المكونات المجتمعية بمساواة الإنسان المبدع مع عكسه الذي لا يحظى بالموهبة والتفكير الجيد وفق لمكانته الاجتماعية أو الأجور أو الدخل المالي ، الامر الذي يفضي إلى ضعف الاستعداد النفسي للعمل الجاد والدؤوب لخدمة المجتمع، كما لا ننسى ان هجرة الكفاءات العلمية إلى خارج الوطن الامر الذي افقد المجتمع جهود علمية ووطنية.

المبحث الثاني: معوقات بناء الدولة العراقية بعد 2003

إن المشكلات التي مر بها العراق بعد 9 نيسان 2003، وبقايا الاستبداد السياسي للأنظمة السابقة، جعلت المجتمع العراقي يواجه العديد من التحديات والمشاكل السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي اثرت على استقرار المجتمع والدولة العراقية, وبالتالي حول إمكانية بناء الدولة العراقية على أسس جديدة, ولعل أهمها أن المشاكل التي شكلت عائقا أمام بناء الدولة بكل مؤسساتها هي مشاكل اجتماعية ، كون أن تحقيق البناء الإنساني والاجتماعي للفرد يُعد ركيزة مهمة في تأسيس أركان الدولة الحديثة إلى جانب الأبعاد الأخرى" ([2]).

[1]) لقاء ياسين حسن ، دولة المكونات في العراق بعد عام 2003: الواقع والمستقبل، المركز الديمقراطي العربي، 2016, ص 20

[2]) سعد محمد حسن, تأثير التطرف على الاستقرار السياسي في العراق بعد احداث عام 2014م, مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث , المجلد الثاني |, العدد السابع, 2020, ص12

وإنطلاقاً من أن إخفاء المرض لا يشعر المرء بالطمأنينة على صحته ولا يعيد له العافية، كما أن التغلب على العدو يحتاج إلى تشخيص لنقاط ضعفنا والتخلص من بعض النزعات العنصرية إزاء الآخر في داخلنا، وقراءة واقعنا موضوعياً بروح النقد والنقد الذاتي، يمكن تشخيص أهم الإشكالات الاجتماعية التي تشكل عائقاً أمام بناء دولة عصرية في العراق بعد 2003 هي:

اولاً : الإشكالية الطائفية والولاءات الفرعية:

إن التمعن في طبيعة إلى المجتمع العراقي يوضح لنا الطبيعة الفسيفسائية المتضمنة للتعدد العرقي والتنوع المذهبي والاختلاف الديني، وهذا التنوع قد يجعل الدولة أمام فكرة الصراع والانقسامات الدائمة لا سيما إذا ما توفرت بيئة مؤشرة للنزاع،" مما يؤشر لنا انا في مواجهة حالة عدم الاستقرار في الدولة, ولعل هذا التعددية في بعدها الطائفي دفع إلى جعل فكرة الطائفية الموجودة في المجتمع بمثابة خطر حقيقي يهدد التكامل الاجتماعي وكيان الدولة ككل، والسبب يعود في ذلك إلى التنشئة السياسية الخاطئة التي مارستها السلطة السياسية ما بعد عام 2003، والتي بنيت على أسس طائفية ودينية وعرقية متجاهلة الوحدة الوطنية للعراق ، إذ وجدت الأطراف المكونة للعملية السياسية في ترسيخ الانقسامات المجتمعية والطائفية مصلحة جوهرية لها وذلك من خلال ربط الطائفية السياسية بالسلطة والثروة والنفوذ، على حساب مصلحة الوطن والمواطن"([1]).

ثانياً –غياب الشعور بالمواطنة:

" إن طبيعة البيئة الاجتماعية والتعددية التي يتميز بها المجتمع والدولة العراقية قد حولت الولاء من الدولة الام إلى الولاءات الفرعية حسب الانتماء العرقي أو الطائفي ، وبالتالي تجاهلت الهوية الوطنية العراقية، الامر الذي اثر بدوره سلبيا على الشعور بالهوية العراقية والمواطنة العراقية, ولعل ما عمق هذا الوضع هو فشل الخطاب السياسي عراقي بعد عام 2003في التأسيس لروابط مشتركة تحافظ على الوحدة الوطنية والمواطنة الصالحة، بل على العكس نراه عمق من الأزمة لأنه لم يستند إلى خطاب جامع واحد يصهر كل خصوصيات المجتمع العراقي وانتماءاتهم تحت الهوية مسميات الوطنية العراقية".

"من جانب اخر هناك من يدعو للهوية الإسلامية كما هو حال الأحزاب الدينية، وهناك من روج لمفهوم الأمة العراقية، وهناك من اسس لمفهوم للعلمانية، وهناك من روج للهوية العربية وآخرون يتمسكون بالهوية الكُردية، الامر الذي اضعف الخطاب السياسي لمعظم القوى والتيارات السياسية والذي جعل المواطن العراقي لا يشعر بهويته الوطنية ومواطنته لأنه يلاحظها ضعيفة بفعل سيطرة الولاء الحزبي و الفئوي على الولاء الوطني".

[1]) مازن قاسم مهلهل، التطرف واثره على الاستقرار السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد، 85، نيسان 2021، ص 72

"فضلا عن ذلك تم تسييس الواقع الاجتماعي العراقي في بعض جوانبه، ولم يعد يأخذ بعدا خالصا يتعلق بكون الاختلاف سببا في قوة الدولة، الامر الذي أصبح فيه الاختلاف سببا في عدم الاستقرار المجتمعي, وهذه الأسباب اجتمعت مع عوامل سياسية واقتصادية وخلقت سلسلة من العنف جعلت المواطن العراقي ينتفض رافضا الطائفية والقبلية والقومية التي تسببت بعدم الاستقرار وأضعفت أسس بناء الدولة العراقية".

ثالثاً: التكوينات القبلية والعشائرية:

"إن أحد أهم المعوقات الاجتماعية المؤثرة على استقرار الدولة العراقية هو تطور دور العشائر، الامر الذي اثر على التطور السياسي والديمقراطي ، فضلاً على تأثيره في التكوين الصحيح للمجتمع إذ أنها تستقطب الولاءات الأعلى لجماعات المواطنين مما يؤثر سلباً على الولاء للدولة سيما بعد العطب الذي أصاب مفهوم الدولة من ناحية التفكك البنيوي لأجهزتها" ومؤسساتها، كما أن تمدد نفوذها في داخل الأحزاب السياسية نفسها أضعف قدرتها على استقطاب المواطنين استناداً إلى أطر فكرية وبرامج سياسية وطنية عابرة للحدود العرقية والطائفية والدينية، كما أنه يلغي بتأثيراته على العملية الانتخابية فتصبح في جانب منها محكومة بالتوازنات القبلية والعشائرية ([1]).

رابعاً :غياب الترابط الاجتماعي:

" نظراً للتصدع الكبير الذي تعرض له المجتمع العراقي بسبب هيمنة العلاقات الطائفية والقومية والعشائرية والفئوية في مختلف المجالات، فقد توصل المواطن العراقي لاحقاً إلى قناعة بأن الدولة منفصلة تماماً عن المجتمع ولا تعبر إلا عن المصالح الطائفية، بالإضافة إلى تعطيل القيم الأسرية في التعليم من خلال بث قيم الآثار السلبية للعولمة والقنوات الفضائية، مما يؤدي إلى إضعاف البناء الأخلاقي للأسرة العراقية وهو ما يدفع نحو إنتشار ممارسات سلبية وخاطئة كالفساد والسرقة والرشوة وغيرها، لها تداعياتها السلبية على استقرار المجتمع والدولة بمؤسساتها المختلفة."

خامساً :فقدان ثقة الأفراد بالدولة ومؤسساتها الإدارية والوظيفية:

يعني زعزعة ثقة الفرد العراقي بمجتمعه ككل وتغيير نظرته له، ومن ثم التشكيك بمدى قدرة الدولة على تحقيق تطلعاته وأهدافه في الحياة، ولعل ما عمق من أزمة عدم الثقة تلك هو طبيعة الأزمات المجتمعية التي يعيشها المواطن العراقي والتي انعكست بشكل جذري على حياته اليومية بسماتها السلبية، وقد ساهمت تلك الأزمات في إعاقة تطور الفرد العراقي وحددت الفرص أمامه نحو تقدمه ونموه وحولته في

[1]) حسين أحمد دخيل السرحان، عراق اليوم والمشاكل الكبرى، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، مكتبة السنهوري، بيروت ، 2022 , ص33

بعض الأحيان إلى شخص غريب في وطنه وفاقداً لأبسط أساسيات العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والمساواة والحقوق.

فالسياسات الاقتصادية الضعيفة وغياب مخرجات التوظيف والتشغيل فضلا عن اللاقابلية للاستجابة لحقوق المواطنين، وهذا مؤداه ان يفضي الى انعدام الثقة بالحكومة ومن ثم التوجه لممارسة العنف أو الشغب ضد مؤسسات النظام السياسي، الامر الذي يؤدي إلى كراهية المجتمع, اي التوجه في سلوكه او الانضمام للجماعات الإرهابية والمتطرفة وبذلك الامر الذي يؤدي الى غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي و يدفع بدوره إلى غياب الاستقرار الاجتماعي ومن ثم الحيلولة دون توطيد وتقوية اسس ومرتكزات الدولة العراقية وتهديد كيانها ككل([1]).

سادسا: غياب الاستقرار الاجتماعي:

"يعتبر الاستقرار الاجتماعي من أهم دعائم بناء الدولة، فهو يفضي إلى الهدوء والسكينة التي تصيب المجتمع وتجعله قادرا على تحقيق متطلباته المشروعة الناجمة عن الحالة السلمية التي يعيش فيها بفعل التفاهم الاجتماعي بين الحركات السياسية والاجتماعية والدينية في المجتمع. ولا شك فإن الاستقرار الاجتماعي في المجتمع لا يمكن أن يتحقق بصورته الكاملة من غير سيادة روح التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع، وعادة ما يعبر عن درجة التماسك الاجتماعي من خلال درجة الترابط بين فئات المجتمع، إذ أن قوة الجذب والترابط تجعل من أعضاء المجتمع في حالة من التفاعل الذي يؤدي إلى سلسلة من العلاقات الاجتماعية التي تدعم المجتمع وتحافظ على تماسكه ومن ثم تساهم في بناء ركن مهم من أركان الدولة وهو التلاحم والاندماج الاجتماعي([2]).

المبحث الثالث : تأثيرات اللااستقرار الحكومي على الامن المجتمعي العراقي بعد 2003

"منذ اكثر من عشرين عاماً، واجه العراق معضلة هوية معقدة ولم يساهم الإطار الدستوري الذي تم وضعه لتحديد هوية العراق في حل المعضلة بل زاد من تعقيد ما هو قائم كما خلق معضلات أخرى تتعلق بغياب ملامح الهوية العراقية رغم بساطتها وبالتالي ضاعت الدولة بين النصوص الدستورية التي لم يكن لمعظمها أي صلة, بسبب غياب الوعي بدور الدستور ومكانته في حياة الدول والشعوب".

ولقد تحدد هذا المبحث بأطار موضوعي مفاده معالجة ما في النظام من معضلات واقعة بين

[1]) ميثاق مناحي العيسى، العراق ما بعد داعش وأزمتي االحتجاجات وكوفيد :19 دراسة في أهم محددات االستقرار السياسي ، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، العدد: 41، كانون االول ، بيت الحكمة.2020،ص 22.

[2])مشعان الشاطري ، مفهوم الأزمة.. خصائصها ومراحل نشوئها، نشرت في 2011/6/18، على موقع المنتدى العربي لأدارة الموارد البشرية، https://hrdiscussion.com/hr32773.html?s=579bd27ebee0496f8058e4c8867aa68b.اخر زيارة في 2025/3/3

متغيرين([1]).

ـ **الاول** : الدستور الدائم لعام 2005 والذي صيغ او شرع بطريقة لم تهتم بكيان العراق كدولة وكشعب، لهما مصالح وطنية هدفها تحقيق الوحدة الوطنية بعد 2003

–**الثاني:** تأسيس دولة جديدة بعد تفكك مؤسساتها السياسية والدستورية، فالعراق اشتكى غالبا من غياب كيان الدولة منذ ظهوره بإرادة بريطانية عام 1921، بل ظهر كمنظمة تابعة للنظام السياسي، خلال مدة العقود الماضية, وبخصوص بناء دولة جديدة بعد العام 2003 وربما الاتجاه المؤكد الان في ظل المؤشرات التي يمكن الاعتداد بها نلاحظ ما يلي :

1. اما الرضى بالتفكك السلمي لمؤسسات للدولة بديلا عن العنف السياسي–المجتمعي.
2. او قبول التفكك بين اوصال العراق الامريكي– البريطاني بحمامات دم استثمرت اغلب القوى السياسية لها وتهيأت لها، بدرجات متباينة، باعتباره خيار مطروح.
3. او القبول بتفكك العراق في ظرف تدخل اقليمي واسع لضمان كل طرف لمصالح له في ارض العراق باعتباره اقسى الخيارات كلفة."

ان كل من المتغيرات اعلاه قد شخصت المشكلات العالقة في النظام السياسي حتى صار النظام السياسي العراقي لما بعد العام 2003 هو بذاته يمثل عقدة عراقية متفردة، لا يختلف الاكاديميون في تشخيصها.

من جانب اخر نلاحظ ان ضعف النظام السياسي وضعف البناء الدستوري وعدم انسجامه مع مقتضيات وضع دولة جديدة ، خرجت من اتون عدة حروب وازمات متتابعة؟ وهما انتهيا الى وجود نظام سياسي مشوه غير قادر على احتواء او تمثيل العراق كدولة وشعب، انما صار ينذر بحدوث ازمة اوسع تأثيرا وخطرا مما حصل في العام 1921، كونه حمل معه ازمات عدة عقود لم يتم تسويتها، فضلا عن ازمات العقد الاخير بعد العام 2003، وهذا ما مهد لتفكك العراق اكثر مما مهد لبنائه ([2]) و يمكن القول أيضا بأن الواقع السياسي في العراق قد تحَّوَلَ من السَيء الى الأسوأ، بعيد الغزو والاحتلال الامريكي له حيث تشكل مجلس الحكم برئاسة الحاكم المدني بول بريمر في 12 تموز 2003 ، وفق صلاحيات سلطة الائتلاف الموحدة المنبثقة من حكومة الاحتلال ومنحها صلاحيات قليلة لإدارة شؤون العراق ، بينما كانت حكومة الائتلاف الناشئة آنذاك لها كامل الصلاحيات وفق قوانين الاحتلال العسكري المنصوص

[1]) ياسين محمد العيثاوي، الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية، مجلة دراسات دولية، العدد 60، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2015، ص22

[2]) المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، والاقتصادية والسياسية، ، ، أثر الإحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي في العراق(2003 - 2017) ، متاح على الرابط https://www.democraticac.de/?page_id=31، اخر زيارة في 2025/3/20.

عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، وكان مجلس الحكم الناشئ من حكومة الاحتلال يتألف من أحزاب وتكتلات عراقية مختلفة، كانت في السابق معارضة للحكم الشمولي قبل 2003 وامتدت مدة صلاحيات مجلس الحكم من 12 تموز 2003، إلى 1 حزيران 2004 ليتم بعدها حل مجلس الحكم و اختيار الحكومة العراقية المؤقتة, وبالرغم من إعتراف جامعة الدول العربية والولايات المتحدة وبعض الدول بمجلس الحكم كممثل شرعي للعراق، إلا أن الواقع يؤشر بأن السلطة الحقيقية كانت بيد حكومة الاحتلال الأمريكية وممثلها بول بريمر , ومنذ ذاك الوقت تصارعت الأحزاب والكتل السياسية فيما بينها وفق قاعدة المحاصصة التي قامت عليها العملية السياسية بعد عام 2003، وفق مبدأ الديمقراطية التوافقية، والتي عدت الأساس في تشكيل كافة الحكومات العراقية المتعاقبة، وهو ما ظهر بوضوح في توزيع المناصب الرئاسية الثلاثة (رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء ورئاسة البرلمان) ما بين انتخابات 2005 و2022, وبموجب هذه القاعدة، ستكون جميع الحكومات الجديدة حكومات توافقية على أساس الإجماع وقاعدة الأغلبية التوافقية, أما دستور دولة العراق فقد كتب على عجل، وتم تشكيل الطبقة السياسية الحاكمة وفق مبدأ المحاصصة المذكور وعليه تولت الأغلبية الشيعية مقاليد السلطة من خلال أحزابها الإسلامية وأغلبها موالية لإيران, وشهد العراق فساداً إدارياً ومالياً واسع النطاق بعد 2003, والذي دمر البلاد وشعبها بموجب قروض بالمليارات, وأصبح العراق يسمى في الأدبيات السياسية الغربية دولة فاشلة (A Failure State). والعلة في ذلك هي بسبب فشل السلطة السياسية ممثلة بالحكومة والبرلمان في احتواء العنف الطائفي والصراع المذهبي والديني والنعرات السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي وتنمية الثروة الاقتصادية, فضلاً عن غياب الارادة السياسية القادرة على إصلاح الاوضاع وحل المشاكل والازمات المتلاحقة التي عصفت بالمجتمع العراقي بنائياً ووظيفيا, وردا على ذلك الواقع المرير والسيء انطلقت التظاهرات الجماهيرية كحركة احتجاجية في بغداد وبعض مدن الجنوب في شهر تشرين الأول من العام (2019) والمسماة بثورة تشرين، والتي استقالت على أثرها حكومة عادل عبد المهدي في شهر تشرين الثاني من العام ذاته، والتي عدت انعكاسا لغضب كافة شرائح المجتمع وخصوصاً شريحة الشباب ردا على الأداء الفاشل للحكومات المتتالية، بسبب البطالة والفقر وانعدام الأمن وغياب الأمان وانتشار الفوضى والفساد الاداري والمالي والسياسي في البلد، ونشأ عن ذلك فراغ سياسي وفوضى لغاية 2020/5/7 يوم تسلم مصطفى الكاظمي رئاسة الوزراء ([1]).

وبشكل عام لم تشهد مدن العراق بعد عام 2003 التطور والتوسع العمراني والتحضر السلوكي الاجتماعي والحقيقة أن المدن الكبرى مثل مدن بغداد والبصرة والموصل بدأت تزداد كثافتها السكانية بوتيرة سريعة، وبدأت هذه المدن تشهد بوادر ما يسمى بالعمران الكاذب، وبسبب الصراعات السياسية والنعرات الطائفية التي أدت الى تصّدُع وتمزق النسيج الاجتماعي، اذ أصبحت الانتماءات العشائرية والطائفية تتجذر

[1])حيدر سعيد، ، ثورة تشرين: رهانها وأفقها السياسي، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 413-414، تموز، 2020، ص:114- 120.

في باطن وسطح الصورة الحضرية العراقية", بحيث أصبح يلجأ غالبية أفراد المجتمع في حلحلة مشاكلهم الاجتماعية الى الفصل العشائري بدلاً عن اللجوء الى المحاكم وتنفيذ القانون ، الامر الذي يؤشر بأن كل الأنظمة التي حكمت العراق لم تستطيع أن تبني وتعزز مفهوم الهوية العراقية, لا بل كل ما حدث في العراق في سيرورته التاريخية وفقاً للمنظور السوسيولوجي للفترة من 1968 إلى 2003 هو بناء دولة صلبة شمولية في نمط الحكم وعنصرية في نوع العقيدة والتي برهنت الأيام والسنوات الماضية بأنها فشلت في بناء مفهوم المواطنة والهوية القومية العراقية, وهكذا نلاحظ أن ما أسسه حزب البعث ونظام صدام حسين الشمولي في العقد الأخير من القرن الماضي في العراق كان تشكيل دولة صلبة ذات سيادة قوية يجتمع فيها الأفراد والجماعات, ويعانون من انعدام الحرية والتعبير عن الرأي, لكن على مستوى الهوية ومشكلتها فشل النظام في تعزيز الهوية الوطنية العراقية, وفي الواقع فقد تم تكريس كل ما في وسعها لتعزيز وتقوية الهوية العربية السياسية للبعثيين والسنة والشيعة على حد سواء, كما خلصت اغلب التحليلات السياسية إلى وصف العراق بأنه دولة مصطنعة وهشة ومجزأة و هو وصف صحيح ودقيق وعليه لا يمكن اعتبار العراق (دولة – أمة) وفقاً للمنظور السوسيو – سياسي، بل هو مكّوّن غير متجانس من القوميات والإثنيات والمذاهب الدينية المتناحرة, وواقع حال الحياة السياسية في العراق الحالي خير دليل على ذلك حيث برهنت السنوات الماضية ذلك بكل وضوح, بسبب انعدام الاستقرار السياسي والأمني وغياب السلم المجتمعي طيلة العقدين الماضيين الامر الذي جعل العراق بيئة طاردة لرؤوس الأموال المحلية ومانعة لتدفق الاستثمارات الأجنبية الخارجية رغم محاولة توفير الحوافز لجذبها, وهذه البيئة في نفس الوقت كانت طاردة لمواطنيها بحثا عن فرص العمل اللائقة أو فرارا من حروب وقمع سياسي والاضطهاد وتهديد لأمنهم الشخصي" ([1]).

ووفقا لمؤشر الشفافية الدولية للحوكمة، أصبح العراق من بين الدول العشر الأكثر فسادا في العالم في عام 2015 بسبب تفاقم الفساد المالي والإداري والصراع السياسي والاقتتال على الهوية الفرعية والصراع الطائفي والعرقي والتهجير القسري والهجرة القسرية إلى الخارج, الامر الذي وَلَّدَ حالات وظواهر من الفوضى والتشظي والإنقسام والتفسخ الاجتماعي (الأنومي)، والتي لم تكن مألوفة في المجتمع العراقي فضلا تفشي ظاهرة المحسوبية والمنسوبية وإنعدام الاستقرار الاجتماعي العائلي وإرتفاع ملحوظ في أعداد نسب حالات الطلاق وإزدياد في نسبة الأرامل والعوانس وعزوف الشباب عن الزواج بسبب البطالة والفقر, فضلا عن التفكك الأسري الناتج عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل مسؤولية بقية أفراد الأسرة نتيجة البطالة وعدم توفر مصادر دخل له الأمر الذي يؤدي إلى ترك المدرسة والذهاب إلى العمل لتلبية

[1]) اللجنة الوطنية للدراسات السكانية، ، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، حزيران(2012).

احتياجات الأسرة الغذائية من الغذاء والملابس([1]), ونتيجة لكل تلك المشاكل الاجتماعية، إزدادت معدلات الجرائم مثل القتل والخطف والسرقات والاختلاس وغيرها، وترتب كذلك على تفشي الفقر بشكل كبير في العراق إذ يدفع انخفاض الدخل ومستوى المعيشة والرغبة في الثراء أو الحصول على المال عند البعض لارتكاب هذه الجرائم التي تعجز الحكومة عن الحد منها أو مواجهتها, كما يعاني المجتمع العراقي من ظاهرة التصدع الاجتماعي الناتج عن الانقسام الاجتماعي البنيوي والعميق الذي يحدث بين المجموعات الاجتماعية المتمايزة, اذ كل مجموعة تتميز بالانتماء لهوية فرعية تميز بها نفسها عن هوية المجموعات الاخرى, أن هذا النوع من الانقسام الاجتماعي له دوره في تحديد التوجهات السياسية لدى الافراد والجماعات, أما عن الفقر فتشير بعض الدراسات الى أن معدلات الفقر ارتفعت خلال السنوات الماضية في عموم العراق لتصل إلى 40، بالمئة في مدن شمال ووسط وغرب العراق ونحو 35% بالمئة في الجنوب. وفي السنوات الأخيرة تزايدت ظاهرة إنتشار تعاطي الحبوب المسكرة والمخدرات المدمرة والإدمان على المشروبات الكحولية وإنتشار الإنحراف والسرقة والرشوة لشريحة كبيرة من الشباب العاطل عن العمل, فضلا عن بأن الدولة العراقية المعاصرة بُنيَت على أسس طائفية ودينية مذهبية وعرقية متناسية وحدة العراق الوطنية وإن لم تكن قد بنيت قط والقبلية في العراق قد تكون حالة خاصة مختلفة عن نمط النظام القبلي المتواجد في العالم العربي، فهنا لا نعني بالقبلية ما قصده محمد عابد الجابري بقوله بأن القبلية هي " الدور الذي يعزى لما كان يعبّر عنه الانثروبولوجيون الغربيون وخاصة البريطانيون بالقرابة (Kinship) عند دراستهم للمجتمعات البدائية السابقة للرأسمالية ([2]), ونحن لا نقصد قرابة الدم وحدها بل ما نعنيه في السياق المعاصر والمنتشر في العراق هو مصطلح العشائرية السياسية كمبدأ تنظيمي وارتباط بهدف وغايات متجانسة يقوم على التحالف بقدر ما يقوم على القرابة والنسب وهي في الواقع عقلية عامة ومبدأ تنظيمي يستمد قوته من الانتماءات والولاءات, فالبدائية المتأصلة في ضمير الجماعة وأعماقها تقوى تارة وتضعف تارة أخرى, وتختبئ داخل الدولة خلف تنظيمات سياسية وتتخذ ألوان الطوائف المتحاربة ([3]), ولهذا عملت الاحزاب المكونة للعملية السياسية على ترسيخ الانقسامات المجتمعية والطائفية وعدتها مصلحةً جوهرية لها وذلك من خلال ربط علاقة الطائفية السياسية بالسلطة والثروة والنفوذ على حساب تحقيق الوحدة الوطنية, وبات الشعار الشعبي الذي يردده الاغلبية الساحقة في المجتمع العراقي (بأسم الدين باكونا الحرامية) خير تعبير عن الواقع المعاصر الذي يعيشه العراق مجتمعاً ودولة, وبهذا إنسلخت الدولة عن المجتمع، خصوصاً بعد أن تنامى دور القبيلة والعشيرة الى حد بعيد, ومن البديهي أن يكون لكل ذلك تداعياتها السلبية على إستقرار

[1])وزارة التخطيط، ، خطة التنمية الوطنية 2018 - 2020، بغداد. (2020), ص17

[2])محمد عابد الجابري ، ، العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته، (ط.4)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. (2000), ص 48

[3]) خلدون، النقيب ، صراع القبيلة والديموقراطية: حالة الكويت، دار الساقي، بيروت. (1996), ص 9

المجتمع والدولة بمؤسساتها المختلفة , ومن الظواهر السلبية الأخرى ظاهرة التسول وإنتشار الأدوية المخدرة في الصيدليات وسوق الباعة غير الخاضعة للرقابة الصحية وكذلك ظاهرة انتشار الرشاوي داخل مؤسسات الدولة وبجميع مفاصلها أذا أصبحت الرشوة جزء مهم مكمل لأي معاملة في أغلب الدوائر الرسمية ولو امنعنا النظر لأغلب مشاكل المجتمع العراقي لوجدنا البطالة هي السبب لأغلب هذه المشاكل" ([1]).

نستنتج من ذلك " إن طبيعة الظروف والتحديات التي تواجه الدولة العراقية تتطلب من المؤسسة السياسية إجراء دراسة علمية واقعية وموضوعية للأوضاع والمشكلات الاجتماعية التي ساهمت في انتشار هذه الظواهر السلبية والطارئة في مجتمعنا للتعرف على أسبابها وعلاجها وسبل مواجهتها ووضع آليات فعالة للقضاء عليها في المجتمع بهدف إعادة بناء النسيج الاجتماعي ووحدته القومية ونشر مبدأ التعايش السلمي بين الأفراد، من خلال التأكيد على سيادة قيم الاعتدال والوسطية كونها لغة العصر التي يجب أن تسود وتغليب مفهوم الحوار والتسامح والتقارب في العلاقات واحترام الرأي والرأي الآخر والابتعاد عن الخطابات الطائفية المجزئة للنسيج الاجتماعي فضلاً عن تشكيل هوية وطنية موحدة تضم كافة أفراد المجتمع العراقي والعمل على محاربة التشتت في الولاءات أو الانتماء للهويات الفرعية بهدف تأمين وحدة المجتمع و صيانة استقراره وهو المطلب الأساسي من اجل بناء الدولة الجديدة في العراق وفق أسس حضارية وإنسانية"([2]).

الخاتمة

"لا شك أن كل نظام اجتماعي له قيمه وممارساته الاجتماعية، وتختلف هذه القيم والممارسات باختلاف درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي يحققه ذلك النظام, ويعني أن يغير التقدم الاقتصادي والاجتماعي بحيث تظهر آثاره بوضوح في التركيبة السكانية والبنية الطبقية من خلال عملية الحراك الاجتماعي افقيا وعموديا, وينبغي الاشارة هنا الى فرضية البحث الرئيسية قد تحققت اذ أن الظروف التي شهدها العراق ما بعد التاسع من نيسان 2003، وترسبات الاستبداد السياسي للنظام السابق اسست لتحديات وإشكالات عديدة: سياسية، واقتصادية، وأمنية، واجتماعية فرضت نفسها على الواقع العراقي وعلى استقرار المجتمع ككل ، فضلا عن إمكانية بناء الدولة العراقية على أسس جديدة. وكل ذلك ولّدَ دولةً متشظية وفاشلة ومجتمعاً منشطراً وهشاً، ولهذا يدعي البحث بأن وصف دولة العراق بالدولة الفاشلة وصف صحيح إلى حدٍ بعيد.

[1])وكالة يقين للأنباء، تقرير خاص، كيف ساهم الاحتلال الأمريكي في دمار الاقتصاد العراقي؟، 2017/3/17، متاح على الرابط الالكتروني https://yaqein.net/reports/22317 .اخر زيارة 2024/12/23

[2]) أكرم عبدالرزاق المشهداني، ، العراقيون بين وصف فيصل الأول وعلي الوردي، جريدة الزمان الدولية العدد 4267، نشرت في 2012/8/2، اخر زيارة في 2025/3/25.

ولعل أهم تلك المشكلات التي شكلت عائقا تجاه بناء الدولة بمؤسساتها كافة هي المشكلات الاجتماعية، انطلاقاً من أن تحقيق البنية الإنسانية والاجتماعية للفرد يعتبر حجر الزاوية في إرساء أسس الدولة الحديثة بالإضافة إلى أبعاد أخرى ويمكن تشخيص أهم المشاكل الاجتماعية التي أصبحت عائقاً أمام بناء الدولة الديمقراطية الحقيقية في العراق هي: الطائفية والولاءات للهويات الفرعية المتناحرة وغياب القيم الاجتماعية الايجابية وضعف الترابط الاجتماعي وفقدان ثقة الأفراد بالدولة ومؤسساتها الادارية والوظيفية وغياب الاستقرار وانعدام السلم المجتمعي, ومن خلال ذلك بات واضحاً بأن أهم المشاكل التي يعاني منها العراق هي ظاهرة الفساد المالي والإدار، التي تحولت من ظاهرة سلوكية ارتبطت بفئات معينة من رجال الدولة المعاصرين بعد عام 2003، الى ان تعمقت في بنية المجتمع العراقي وترسخت جذورها حتى أصبحت مصدرا للاستنزاف وهدر المال العام واستقطاع جزء مهم من الدخل والناتج الوطني وتسريبه خارج المنظومة الاقتصادية".

التوصيات

1 . مواجهة الأزمات المذكورة التي يواجهها المجتمع العراقي عن طريق تحقيق الإستقرار السياسي وتعميق مبدأ الانتماء للمجتمع في مقابل الانتماء للقبيلة او للمدينة او للطائفة أو المذهب أو العرق، وخاصة عند الذهاب إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات .

2 . "مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وحث الجماعات المختلفة بتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، ونشر مبدأ التعاون والحوار ونبذ التعصب بشتى ألوانه."

3 . "احترام المال العام مقابل عدّه غنيمة في متناول اليد الممدودة والعين المغمضة والضمير المغيب, ومعالجة مشاكل العنف السياسي وأزمة النزوح والهجرة الجماعية الداخلية"

4 . تفعيل دور الإعلام وطرح الحلول للمشكلات التي يعانيها المجتمع العراقي وذلك من خلال استشارة الأساتذة المختصين في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

5 . التنسيق مع حكومة إقليم كوردستان في حلحلة المشاكل العالقة والمتعلقة في تقاسم الثروات والسلطات وفقاً لدستور 2005، وضمن العراق الفدرالي المتفق عليه سابقاً .

المصادر:

أولاً: الكتب والدوريات

1. حيدر سعيد، ، ثورة تشرين, رهانها وأفقها السياسي، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 413-414، تموز، 2020.
2. خلدون، النقيب ، صراع القبيلة والديموقراطية, حالة الكويت، دار الساقي، بيروت, (1996)

3. سعد محمد حسن, تأثير التطرف على الاستقرار السياسي في العراق بعد احداث عام 2014م, مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث , المجلد الثاني, العدد السابع, 2020.
4. لقاء ياسين حسن ، دولة المكونات في العراق بعد عام 2003, الواقع والمستقبل، المركز الديمقراطي العربي، 2016.
5. مازن قاسم مهلهل، التطرف واثره على الاستقرار السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 85 نيسان 2021.
6. محمد عابد الجابري ، العقل السياسي العربي, محدداته وتجلياته, مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت, ط4 ,(2000).
7. وزارة التخطيط، ، خطة التنمية الوطنية 2018 – 2020، بغداد, (2020).
8. ياسين محمد العيناوي، الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية، مجلة دراسات دولية، العدد 60 جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية ،2015 .
9. حسين أحمد دخيل السرحان، عراق اليوم والمشاكل الكبرى، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، مكتبة السنهوري، بيروت ، 2022 .
10. ميثاق مناحي العيسى، العراق ما بعد داعش وأزمتي الاحتجاجات وكوفيد 19, دراسة في أهم محددات الاستقرار السياسي ، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، العدد 41 كانون الأول ، بيت الحكمة, 2020 .

ثانياً: المواقع الإلكترونية

1.مشعان الشاطري ، مفهوم الأزمة.. خصائصها ومراحل نشوئها، نشرت في 2011/6/18، على موقع المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، https://hrdiscussion.com/hr32773.html?s=579bd27ebee0496f8058e4c8867aa68b. اخر زيارة في 2025/3/3.
2.محمد العامري ، الأزمة ، نشرت على موقع https://sst5.com/readArticle.aspx?ArtID=1023&SecID=42, اخر زيارة في2025/13/9.
3.أكرم عبدالرزاق المشهداني، ، العراقيون بين وصف فيصل الأول وعلي الوردي، جريدة الزمان الدولية العدد 4267، نشرت في 2012/8/2، اخر زيارة في 2025/3/15.
4.المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، والاقتصادية والسياسية، ، ، أثر الإحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي في العراق(2017 – 2003) ، متاح على الربط الالكتروني https://www.democraticac.de/?page_id=31، اخر زيارة في 2025/3/20.

5.وكالة يقين للأنباء، تقرير خاص، كيف ساهم الاحتلال الأمريكي في دمار الاقتصاد العراقي؟، 2017/3/17، متاح على الرابط الالكتروني https://yaqein.net/reports/22317 .اخر زيارة 2025/3/25.